

الرقابة على الفيلم السينمائي السياسي

قراءة ضمنية لفيلم "العربي بن مهيدي" للمخرج بشير درايس المنتج عام 2018م.

Censorship of Political Films

An Implicit Reading of the Film “ Arebi Ben M'hidi ” By Director
Bashir Daris Produced in 2018.

إسماعيلي سامية

أستاذ محاضر صنف "ب"

كلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3 - (الجزائر)

smaili.samia.jan26@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/13

تاريخ القبول: 2026/06/12

تاريخ الإستلام: 2026/02/18

الملخص: نسعى من خلال هذا المقال التعرف على مفهوم الفيلم السينمائي السياسي ونشأته، وتطوره في العالم، وكذا الإطلاع على جذور الإتجاه السياسي في السينما الجزائرية، وأسباب الرقابة وآلياتها، وفهم أعمق لجوانب الموضوع استعنا بجانب تطبيقي متمثلا في قراءة ضمنية للفيلم السياسي الثوري "العربي بن مهيدي" للمخرج "بشير درايس" المنتج عام 2018، والذي تعرض لرقابة في مختلف مراحل العمل لعدة أسباب حسب ما توصلت إليه في دراستنا أهمها عدم تطابق مقاطع منه مع الرواية التاريخية المتعارف عليها وغيرها من الأسباب التي سنراها بالتفصيل في هذه القراءة الضمنية.

كلمات مفتاحية: الرقابة، الفيلم السينمائي السياسي، القراءة الضمنية، فيلم العربي بن مهيدي.

Abstract: Through this article, we seek to explore the concept of political cinema, its origins and development around the world, and to examine the roots of political trends in Algerian cinema, the reasons for censorship and its mechanisms. To gain a deeper understanding of the subject, we have used an applied approach in the form of an implicit reading of the political film revolutionary film “Arebi Ben M'hidi,” produced in 2018 by which was

subject to censorship at various stages of production for several reasons, according to our findings, the most important of which was the discrepancy between some of its scenes and the historical narrative, among other reasons, which we will examine in detail in this implicit reading.

Key words: Censorship, political cinema, implicit reading, film ,Arebi Ben Mhidi.

تمهيد:

تعتبر السينما من أكثر الوسائل تأثيرا في المجال السياسي لكونها تؤدي رسالة اتصالية ذات تأثير عميق، فمنها ما هو موجه ومنها ما يراد منه تكوين الأفكار ومنه من يسعى إلى تحقيق الربح المادي. وقد عرفت الجزائر فن السينما كما هو الحال في أغلب دول العالم بعد سنوات قليلة من العرض السينمائي الأول في العالم المقام بباريس عام 1895 على يد الأخوين "لوميير" *lumiere*، الذين أرسلوا مندوبين لهما للإلتقاط صور تدعم إنتاجهما السينمائي بلقطات تصور الحياة في مختلف بلدان العالم والترويج لإختراعهما، وكانت البلاد آنذاك ترزح تحت نير المستعمر الفرنسي الذي وظف السينما كبوق لإيديولوجيته وسخرها إلى جانب الآلة العسكرية خدمة أغراضه الإستعمارية كتشجيع الاستيطان والتبشير لترسيخ الوجود الفرنسي والأوروبي في الجزائر، ومن جهتها تفتنت جهة التحرير الوطني لأهمية السينما في النضال والكفاح ووظفتها كأداة مضادة للدعاية والترويج لمبادئ الثورة وأهدافها لإنجاح ثورة التحرير، بمساعدة المتعاطفين معها أمثال المخرج الفرنسي "رونيه فوتيه" *Rene Vautier* وصورت يوميات الثوار ومواضيع ذات صلة بالثورة.

وبعد الإستقلال تغيرت مضامين السينما الجزائرية بتغير الظروف السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية المحيطة بها كما تؤكد مختلف الإتجاهات الفيلمية في السينما الجزائرية، أما الإتجاه السياسي فكان متأصلا في السينما الجزائرية باعتبار الحاجة الإيديولوجية والثورية والنضالية لجزائر ما بعد الإستقلال وعبر عن خيارات الدولة ومعتقداتها وسياساتها ومرر خطاباتها...الخ. (بن جامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962/1988)، ترممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص69)، أما المضامين التي لا تتوافق مع قناعاتها وإيديولوجياتها فقد كانت

تتعرض للرقابة والتضييق إلى حد الإيقاف والمنع من العرض...الخ من الإجراءات والآليات المتخذة في حق الفيلم وفريقه، ووفق هذا السياق تقف هذه الورقة البحثية التي نستعرض فيها نموذجا من الأفلام الجزائرية التي تعرضت للرقابة لفهم جوانب الرقابة والياتها، واعتمدنا على قراءة ضمنية لعمل يصنف أنه سياسي ثوري وهو فيلم "العربي بن مهيدي" المنتج عام 2018م الذي تعرض بشدة للتضييق والرقابة. وانطلاقا مما سبق يمكن بلورة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: لماذا لم ينجح مخرج فيلم "العربي بن مهيدي" في تخطي حاجز الرقابة؟.

تساؤلات الدراسة: وتتفرع عن هذه الدراسة التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الفيلم السينمائي السياسي؟ وما هي ظروف نشأته وتطوره؟
- ما جذور الاتجاه السياسي للسينما الجزائرية؟
- ماهي جوانب الرقابة في السينما الجزائرية؟ وما إجراءاتها؟

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفيلم السينمائي السياسي ونشأته وتطوره عبر العالم، كما تهدف إلى الإطلاع على جذور الفيلم السياسي الجزائري وتطوره والأفكار التي كان يطرحها سيما وأنه أرخ ووثق لأحداث سياسية، وإقتصادية، إجتماعية وثقافية...إلخ عاشها المجتمع الجزائري عبر فترات مختلفة سواء قبل الإستقلال أو بعده وبالتالي تمكين الأجيال الجديدة من معرفة إرثهم التاريخي بصريا، كما تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تعرض بعض الأعمال السينمائية للرقابة والإجراءات المتبعة في ذلك، ومحاولة فهم أسباب عدم نجاح بعض مخرجي الأفلام السياسية من تخطي حواجز الرقابة السينمائية.

نوع الدراسة:

خصوصية هذه الدراسة فرضت علينا تبني مقاربتين للإجابة على الإشكالية المطروحة الأولى كيفية (نظرية) التي تستند إلى خلاصة الإطلاع على مجموعة الأدبيات العلمية المنشورة (كتب، أبحاث علمية كالمقالات المنشورة بالمجلات أو الالكترونية منها والمداخلات والأطروحات و ما نشر عبر مواقع الكترونية...الخ)، والإستشهاد بها في مختلف التخصصات التي تصب في نفس فلك عناصر موضوعها أو تقترب منها، والثانية هي مقارنة تطبيقية، فهذه

الدراسة تدخل ضمن الدراسات الوصفية التي تستند إلى الملاحظة المباشرة معتمدة على القراءة الضمنية للرسالة المقدمة وما تدل عليه مختلف الصور، وتحليل الأفلام هو تحليل لما وراء الأفلام وهو يرتبط كذلك بتحليل البنية الثقافية والاجتماعية التي تفرز هذه الأفلام، ويستمد هذا التحليل أو القراءة الضمنية أهمية من خلال أهمية المنهج الذي يرسمه ويسلكه في تناول العمل الفني بكل تفاصيله. (بوشحيط، 2016، ص 89) يقول بارث في هذا الصدد: "الصورة ليست هي الأشياء التي تمثلها وإنما أستعملت لتقول شيئاً آخر"، وكلاهما يشكلان قراءة دلالية (Barthes, 1964, P 130). لكن هذا الوصف الذي يعتمد عليه الباحث ليس وصفاً سطحياً وإنما وصف معمق يسعى إلى البحث في المضامين لتفسير الدلالة العميقة للمعنى أي كشف الدلالات والمعاني التي تحملها بياناتها عبر القراءة العميقة لها بغرض تسليط الضوء على خلفياتها وأبعادها المضمنة. (بلعاني، 2022، ص ص 288، 289). إننا بصدد قراءة الحبكة وتحليلها لأن الإقتراب من الحبكة ببساطة شديدة هو إقتراب من الآلية التي بموجبها توزع الأحداث الفيلمية أو القصصية أو الروائية على مسار الزمن، وبذلك يقترب المروي بالعامل الزمني وبفعل الشخصيات. (بوشحيط، 2016، ص 111)،
منهج وأدوات الدراسة:

ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية لدراستنا، قمنا باختيار المنهج الملائم لدراستنا وهي "منهج التحليل السيميولوجي" باعتباره يقوم بإعادة بناء المعاني وتوظيفها بطريقة أفضل من أجل الوصول إلى التعمق في فهم الرسالة الإعلامية فهما جيداً.
أما أداة البحث فتمثلت في استخدام بعض أدوات وتقنيات التحليل النصي والمتمثلة في التحليل النصي التي تعد إحدى فروع مقارنة التحليل السيميولوجي، وفيها يتم إختيار مجموعة من المتتاليات من الفيلم محل الدراسة كعينة تمثيلية يتم إخضاعها للتحليل الضمني ثم نستعرض في الأخير نتائج التحليل.
مجتمع البحث وعينة الدراسة: أما بالنسبة لمجتمع البحث فتمثل في مجموعة الأفلام الجزائرية التي تعرضت لأسباب عدة، في حين إعتمدنا على عينة قصصية ممثلة بفيلم "العربي بن مهيدي" للمخرج بشير درايس "المنتج عام 2018م المختار لإخضاعه للدراسة الضمنية.

1- الفيلم السينمائي السياسي: مفهومه، نشأته وتطوره

أولاً: مفهومه: تتفق جل التعاريف أن الأفلام السياسية تسعى لمواجهة الفساد وكشف عناصر التخريب والدفاع عن حقوق الإنسان في الحرية والكرامة والعدل والمساواة والمزيد من حرية الرأي والتعبير والديمقراطية التي تسمح في المشاركة السياسية الفعالة واتخاذ القرار، وترى الدكتورة المصرية سلوى علي إبراهيم الجبار في كتابها "السينما والسياسة، نشأة الفيلم السياسي ومعالجته لأهم القضايا السياسية" أن الفيلم السياسي هو فيلم مجابهة، ويعرف صناعه في المقام الأول أنهم سيدخلون في صدام مع النظام السياسي القائم وذلك لمواجهة النظام بدستوره، فالفيلم السياسي ليس هو الذي يؤيد النظام السياسي مهما كانت إنجازاته لأنه هنا يدخل في نطاق الدعاية مما ينفي صفته السياسية" (الجبار، 2014، ص13). أما "فرانس فورد كوبولا F. Coppola فيرى أن: "الفيلم السياسي ليس ذلك الفيلم الذي يتناول موضوعاً سياسياً معيناً، إنما ذلك الفيلم الذي يغير ذهنية الكثير من الأفراد إتجاه موضوع ما (...)" (شريطية، 1993، ص145)

وهناك من يعرف الفيلم السياسي بأنه الفيلم الذي "يصور الواقع السياسي لزمان إنتاج الفيلم، كما أنه يمكن أن يعرض سيرة بطل من أبطال السياسة الحالية الذين يلعبون دوراً في السياسة إبان إنتاج الفيلم، وقد يكون موضوع الفيلم مأخوذاً من واقع الحياة أو مؤلفاً من وحي الخيال، ويتعرض الفيلم لصورة من حياة الحاضر المعاش في ظل النظام السياسي الذي تم في إطاره إنتاج الفيلم" (قاسم، 2000، ص13). أما الكاتب "رؤوف توفيق" فيرى أنه السينما التي تتخذ موقفاً فكرياً وثورياً محدداً ضد التخلف السياسي والاستخدام السيئ للسلطة والمساس بحرية الإنسان وكرامته وعواطفه (الجبار، 2014، ص13).

ثانياً: نشأته وتطوره

تعود جذور الفيلم السياسي إلى السنوات الأولى من ظهور السينما وقد كان نوعاً فيلماً يتعارض شكلاً ومضموناً مع الإيديولوجيا السائدة (إبراقن. د.ت)، ص 88، 89)، إلا أنه لم يتم الاعتراف به إلا مع نهاية الستينيات من القرن العشرين تزامناً مع الإنتفاضات الطلابية التي شهدت مختلف عواصم البلدان الغربية حيث أدت إلى فرض الفيلم السياسي بوصفه طريقة جديدة في صياغة الأفلام وفي تفكير السينما، وهنا أصبحت السياسة شيئاً حياً

ومحسوسا نراه بارزا على مستوى العلاقات الإجتماعية، فالسياسة موجودة حيث كانت هناك علاقة بين السلطة والطاعة، وقد أدت التعاليم التي جاء بها الأخوان لوميير Lumiere إلى جعل السينما فنا للواقع بتطرقها منذ البداية لموضوعات سياسية، إلا أن معالجة الحدث السياسي باستثناء الفيلم الذي عالج " قضية دريفوس " كانت سطحية وشكلية - باستثناء الأفلام المنتجة من طرف الإيديولوجيات الرسمية - بمعنى أن السياسة لم تبرز في ذلك الوقت إلا كجزء بسيط من الواقع المعاش. (إبراقن، 1995، ص ص 124، 125)، أما عن فيلم " قضية دريفوس " Affaire Dreyfus فقد تم تصويره عام 1899م من طرف " جورج ميليس George Méliès " و " شارل باتيه " Charle Pathie لإعادة الاعتبار للمضابط الفرنسي " دريفوس " ذي الأصل اليهودي المتهم لإعتبارات عنصرية بالجوسسة لحساب الألمان، وقد إستمر منع عرض هذا الفيلم حتى الخمسينيات من القرن العشرين. أما عن الأفلام المنتجة من طرف الجهات الرسمية فقد عبأت الأستوديوهات البريطانية عام 1899م الرأي العام عدوها " جنوب إفريقيا " من خلال فيلم " الجندي الإنجليزي ينتزع علم بور " Le Soldat anglais arrachant le drapeau boer للمخرج " سيسيل هيبورث Cecil Hepuorth، كما دعت الأستوديوهات الأمريكية في نفس العام إلى محاربة الإسبان في فيلم " لنمزق العلم الإسباني " Dechirons le drapeau espagnol للمخرج ستيوارت بلاكتون " Stewart Blacton (إبراقن، د.ت)، ص 88).

2- الإتجاه السياسي في السينما الجزائرية

إرتبطت مضامين السينما الجزائرية بعد الإستقلال بالظروف المحيطة بها كما تؤكد نوع الإتجاهات الفيلمية في السينما الجزائرية، وكل فيلم بغض النظر عن إتجاهه والمدرسة التي ينتمي إليها فإنه يتضمن بطريقة أو بأخرى خطابا سياسيا يعكس توجه وإيديولوجية وثقافة فريق الفيلم. والإتجاه السياسي كان متأصلا في السينما الجزائرية باعتبار الحاجة الإيديولوجية والثورية والنضالية لجزائر مابعد الإستقلال وعبرت عن خيارات الدولة ومعتقداتها وسياساتها. وترتبط الأفلام ذات المضمون السياسي بالظروف أو بالأحداث السياسية والإجتماعية الواقعة بالبلد والجزائر بعد إستقلالها مرت بعدة ظروف سياسية وإجتماعية صنعت أحداثا هامة مما أثرى الرصيد السينمائي السياسي للجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأفلام الثورية التي صنفها البعض كأفلام ثورية - سياسية مثل فيلم " معركة الجزائر" المنتج عام 1966 للمخرج الإيطالي جيلو بونيكورفو Gillo Pontecorvo الذي صور الصراع السياسي الجزائري_ الفرنسي أثناء الثورة وصور النضال السياسي لمناضلي جبهة التحرير الوطني لإنجاح الثورة، وأفلام أخرى كفيلم " وقائع سنين الجمر"، " الأفيون والعصا"، " جميلة" التي تناولت الثورة التحريرية، بالإضافة إلى الأفلام التي قامت بتزكية خطابات سياسية كمشروع الثورة الزراعية في عهد بومدين كفيلم " الفحام" المنتج عام 1972 لمحمد بوعماري، وفيلم " مسيرة الرعاة" المنتج عام 1976 لسيد علي مازيف، وفيلم " الشبكة" المنتج عام 1976 للمخرج غوثي بن ددوش، وكذا فيلم " طاحونة السيد فابر" المنتج عام 1982 للمخرج أحمد راشدي الذي شرح الوضع السياسي للجزائر المستقلة وقدم تحليلا سياسيا حيث صور قرية جزائرية على الحدود وانتقد المخرج ضمينا سياسة الرئيس أحمد بن بلة... الخ.

ولو أردنا التعمق والبحث في جذور الفيلم السياسي في السينما الجزائرية لعدنا إلى تاريخ 1969م عندما تم إخراج الفيلم ذو الإنتاج المشترك بين فرنسا والجزائر وهو فيلم Z (زد) للمخرج " كوستا غافراس Costa Gavras"، ويعتبر أول فيلم ذو طابع سياسي بحث وحصد نجاحا منقطع النظير في عروضه العالمية ويظل إلى اليوم نموذجا للفيلم صاحب الرسالة السياسية القوية (منصوري، 2013، ص90)، هذا الفيلم الذي تدور أحداثه حول أحد الزعماء السياسيين الذي أغتيل على أيدي متطرفين بتواطؤ الحكومة والشرطة، ومن الممكن أن يحدث هذا النوع من الإغتيال في أي بلد آخر في مثل هذه الظروف، أما العنوان (زد) فهو اختصار لكلمة (زي) في اللغة اليونانية (سيعيش) وهو يشير إلى المغزى الحقيقي للفيلم. (الكسان، 1982، ص 285)، فالفيلم تحليل حقيقي لحالة إغتيال سياسي إنه يحلل طبيعة النظام العسكري الدكتاتوري القائم باليونان (مكان الحدث) مستندا في ذلك إلى أحداث واقعية، فمشاهد هذا الفيلم لم تصور في اليونان لكن صورت - لإعتبارات سياسية - في الجزائر. (إبراقن، د.ت، ص 73)

أما النموذج الآخر من الأفلام السينمائية الجزائرية ذات البعد السياسي المحض هو فيلم (يوسف، أسطورة النائم السابع) للمخرج " محمد شويخ" المنتج عام 1993، أراد فيه المخرج

إسقاط حادثة سياسية من التاريخ القريب والمتمثلة في اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" في جوان 1992م. حيث ناقش بجرأة منقطعة النظير الواقع السياسي والإجتماعي والمعيشي والأخلاقي للجزائر بعد السنوات الأولى من الإنفتاح السياسي والإقتصادي وطرح عددا من الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع الجزائري وربط هذه الإفرازات التي تنخر الواقع الجزائري بسوء التسيير من طرف النخبة الحاكمة في البلاد. (شويخ، 1993)

وفي مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون عادت إلى الواجهة الأفلام التي تتناول موضوع حرب التحرير الوطني تمثل في فيلم "خارجون عن القانون" عام 2010 للمخرج "رشيد بوشارب" المصنف ضمن الأفلام السياسية - الثورية، وهو إنتاج مشترك (فرنسي - جزائري - بلجيكي، الذي يروي تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من (1925 - 1962) من خلال أسرة جزائرية تهاجر إلى فرنسا. (بوشارب، 2010).

كما عرفت الساحة السينمائية الجزائرية إلى يومنا هذا إنتاج العديد من الأفلام التي صنفت ضمن الإتجاه السياسي الثوري والتي وثقت شخصيات ومحطات من ثورة التحرير ركزت على تخليد أبطال المقاومة ورموز السياسة والفكر والتوثيق لفضائع الإستعمار الفرنسي وجرائمه كفيلم "مصطفى بن بولعيد" للمخرج أحمد راشدي والمنتج عام 2010 الذي تناول حياة شخصية "أب الثورة" ومقاومته في منطقة الأوراس، وفيلم "زبانة" عام 2012 الذي تناول حياة ونضال أحمد زبانة شهيد المفصلة، وفيلم "العقيد لطفي" المنتج عام 2016 والذي تطرق لمسيرة الشهيد، وكذا الفيلم-محل الدراسة- "العربي بن مهيدي".

3- جوانب الرقابة على الأفلام السياسية في الجزائر وآلياتها

السينما مرآة للواقع وتمثل من إفرازات السياسية مواضعها بطريقة موضوعية محايدة أو بطريقة تبني المواقف وتلتزم بالدفاع عنها، كما أن السياسة هي الأخرى كثيرا ما تستعمل السينما لتمرير رسائلها باعتبار أن السينما وسيلة إتصال مهمة وفريدة من نوعها. (رزين، 2015، ص 56) وفي بدايات ظهور السينما كانت كل محاولة ربط بين السينما والسياسة يعد "فضيحة" أو ما أطلق عليها النقد السينمائي " كريستيان زيمر C.Zimer " عقيدة العرض" ويخضع لها كل من المنتجين والمخرجين والمستهلكين. (زيمر، 1990، ص 140)

فالسینما والسیاسة وجهان لعملة واحدة لكن عندما تتفوق السياسة تأتي السينما لعرض إنجازاتها وتصبح الناطق الرسمي لسیاساتها وهنا تصبح السينما في خدمة السياسة ومكملة لها ومقوية لها، أما التأثير السياسي الحقيقي للسينما على جمهورها ينبع من نضالها إتجاه قضية معينة ومدى إلزامها بها . (رزین، 2015، ص 56)، وانطلاقا من هذه الفلسفة تعمل السينما في الجزائر حيث تتفوق في الغالب السياسة على السينما مما يجعل الفيلم السياسي في الجزائر يعاني من رقابة سياسية مشددة تمنع بعض المخرجين من عرض أعمالهم وتحد من حرية التعبير مما يؤدي تهميش بعض الأفلام الوطنية وإجبار المخرجين على دفع ثمن مواقفهم السياسية وتمسكهم بها، ومن أهم أسباب الرقابة على الأفلام السياسية نجد أن السلطات تعمل على منع أي عمل قد يمس بالخطاب الرسمي للدولة أو يتناول التاريخ بطرق لا تتوافق مع الرواية الرسمية خاصة فيما تعلق بحرب التحرير الوطني مما يؤدي إلى حظر الفيلم نهائيا أو لفترات طويلة وأبرز مثالين على ذلك نجد فيلم "الوهراني" المنتج عام 2014 للمخرج "إلياس سالم" والذي منع عرضه بسبب خروجه عن السردية الرسمية وتشويه التاريخ واتهامه بالإساءة للثورة وتشويه صورة المجاهدين، كما أنه صور بعض الشخصيات الثورية كمنحلين أخلاقيا ويمارسون المجون (يرتادون الملاهي ويشربون الخمر، إنغمسوا في الفساد في مرحلة ما بعد الإستقلال وتهافتوا لتقسيم ثروات البلاد بينهم...الخ) ما أعتبر مساسا بالرموز التاريخية مما جعل السلطات توقف عرضه مباشرة بعد العرض الأول بوهران تمنع رسميا عرضه في الجزائر (إلياس سالم، 2014). وكذا فيلم " الملكة الأخيرة The Last Queen" عام 2022، وهو فيلم جزائري ذو إنتاج مشترك (جزائري-فرنسي)، من إخراج "عديلة بن ديمراد" و"داميان أونوري" وتطرق إلى فترة عشية إنضمام الجزائر للكم العثماني أي أوائل القرن 16م والذي تعرض للرقابة والمنع من العرض بسبب إتهامه بعدم التوافق مع السرد التاريخي خاصة ما تعلق بشخصية "عروج بربروس" وسيرته، وتبني وجهة نظر تاريخية فرنسية في كتابة تاريخ والعلاقات الجزائرية العثمانية، وأما المثال الآخر عن أهم الأعمال التي تعرضت للرقابة هو فيلم - محل دراستنا- الموسوم ب: " العربي بن مهيدي" والذي سنخضعه للدراسة والتحليل لفهم أسباب الرقابة المفروضة عليه ومبررات الجهات الرسمية في ذلك .

5- تحليل ضمني لفيلم "العربي بن مهدي"

يرتكز الجانب التطبيقي على قراءة ضمنية لفيلم "العربي بن مهدي" بهدف معرفة ظروف وأسباب تعرضه للرقابة من طرف وزارتا المجاهدين والثقافة خلال بداية مراحل العمل (التصوير)، ولهذه التضييقات أسباب ومبررات عدة من طرف الهيئات الرسمية نحاول معرفتها وسبر أغوارها لتتوصل في الأخير إلى بناء المعنى العام للعمل السينمائي ومنها:

أ_ أسباب الرقابة التضييق على الفيلم ومنع عرضه

صرح المخرج بأنه فوجئ بقرار منع مواصلة تصوير فيلمه السياسي - التاريخي الموسوم بـ "العربي بن مهدي" من طرف "المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: التابع لوزارة المجاهدين باعتباره المركز المسؤول عن متابعة الأفلام السينمائية والوثائقية حول الثورة التحريرية ووزارة الثقافة (بحكم التمويل المشترك) (Skynews arabia.com). هذا الفيلم الذي صور فصولاً هامة عن حياة الشهيد المذكور، أحد أبرز قادة الثورة التحريرية (طفولته وقريته، وشبابه حيث لفت أنظار مناضلي الحركة الوطنية بوطنيته ورفضه للإحتلال فضموه إليهم ونضاله السياسي والعسكري واستشهاده 1923-1957) ما أثار عاصفة من الإنتقادات من طرف فريق الفيلم والمهتمين بالشأن السينمائي والجمهور... الخ، واتهم هذا المركز الفيلم بعدم مطابقته للوقائع التاريخية (خاصة ما تعلق بمشادات حادثة جرت بالقاهرة بين "بن مهدي" و"أحمد بن بلة" بسبب إستياء بن مهدي من تقاعس ومماطلة فريق الخارج من إرسال الأسلحة للثورة ثم قيام بن مهدي بصفعه) وهو المشهد الذي أكد حقيقته ابن أخت الشهيد رواية عن أمه نقلاً عن خاله، كما أن الحادثة المذكورة في عدة كتب تاريخية منها "بن جامين ستورا"، إضافة إلى مشاهد حساسة أخرى حول إظهار خلافات بين قادة الداخل والخارج حول أولوية المسؤولية على الثورة وتبادل الاتهامات فيما بينهم، ومشاهد أخرى تصور تبايناً واضحاً في وجهات النظر بين عديد القادة وصراعات داخلية وتصرفات رعناء لقادة الثورة وصراعات ومشاحنات شخصية بينهم... الخ من المشاهد الحساسة في تقدير اللجنة. ورغم أن مخرج الفيلم قام ببحث معمق عن سيرة الشهيد ومحيطه الشخصي والسياسي دام 5 سنوات، كان أنه قد حصل على موافقة مسبقة على النص الأصلي للفيلم من طرف هذه اللجنة. وقد صرح وزير الثقافة

آنذاك السيد "عز الدين مهبوي" عشية صدور القرار تويت: "تاريخ عرض الفيلم الذي خولته وزارة المجاهدين ووزارة الثقافة أمر مرتبط بقرار لجنة مكونة من مختصين في الحركة الوطنية بعد أن تنظر في مدى مطابقة الفيلم للسيناريو الأصلي والوقائع التاريخية، إحتراما لذاكرة البطل الشهيد ومساره النضالي". وحسب ابن أخت بن مهيدي أسباب التضييق على الفيلم هو تطرقه إلى المسكوت عنه بالتعرض للمواقف السياسية في حياة البطل الرمز، فهم يريدونه فيلما دون روح من خلال تصوير مشاهد متكررة ومستهلكة في السينما التي سبق إنتاجها فيما مضى echeroukonline.com.

ب-جماليات السينما في فيلم "العربي بن مهيدي"

تميز الفيلم بجماليات سينمائية توثيقية وفنية عالية جعلت منه أيقونة سينمائية منها الإعتماد على أسلوب السيرة الذاتية في تناول حياة البطل بأسلوب في جمع بين التوثيق لمسيرته النضالية والبناء الدرامي للشخصية بالإضافة إلى العمق التاريخي والواقعي والتوثيقي إذ وثق أبرز مقولات البطل وأشهرها: "ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب"...الخ، كما صور مشاهد توثق جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر مستندا إلى وثائق تاريخية دقيقة مما أضفى الواقعية على جل المشاهد، كما أن التنوع اللغوي المتجسد في حوار الفيلم للقادة وشخصيات بارزة ظهوروا وهم يتحدثون بلهجات مختلفة كل حسب منطقته ناهيك عن مشاهد تراوحت بين العربية والأمازيغية والفرنسية أضفى الواقعية على الفيلم على عكس الأعمال السابقة التي أستعمل فيها قالب لغوي واحد. وحسب المهتمين بالسينما ومنهم "ابن أخت بن مهيدي" الذي قال أن الفيلم رائع من الناحية التقنية والتاريخية وأن جودة العمل وقيمه لا يضاهيها أي عمل سابق مما يجعل المشاهد يخال أن الفيلم أنجز من طرف "هوليوود" أو إحدى شركات الإنتاج العالمية في تصريح "للجزيرة نت".

ج-الرمزية والإيحاء (الحيل السينمائية الموظفة للهروب من مقص الرقابة)

وظف المخرج الرمزية والإيحاء من خلال تقديم شخصية "بن مهيدي" كأيقونة للثورة الجزائرية ترمز للشجاعة والنزاهة وكنموذج للقائد المثالي النقي والتقي وسط تعقيدات السياسة وخباياها، وركز على توظيف التضحية بالنفس كرمز لتفوق المبادئ الوطنية على المزايا الشخصية متجاوزا الرواية الرسمية التقليدية (الصمود أمام التعذيب الوحشي

للبلط كرمز للصمود حيث قال فيه "بول أوسايس" الذي عذبه: "لو كان لي ثلة أمثال بن مهيدي لغزوت العالم" بعد أن يؤس من تعذيبه دون أخذ أي إقرار منه)، بالإضافة لرمزية المكان كرمز يربط الثورة بالشعب وتجسد ذلك من خلال مقولته الشهيرة: "ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب".

د- تحديات المخرج لمواصلة تصوير العمل

وجهت للفيلم حوالي أربعين (40) ملاحظة إذ رفضت اللجنة المخولة بمتابعته الكثير من الحقائق التي جاء بها الفيلم ومنعت مواصلة تصوير أجزائه المتبقية إلا بشرط حذف مقاطع مستفزة حسب وصفها، واستبدال بعضها بأخرى بسبب أنها لم تكن واردة في السيناريو الأصلي المتفق عليها أثناء إبرام العقد بين الجهة المنتجة للفيلم وهذه الجهات الرسمية، وبالتالي طالبت هذه الأخيرة بتعديلات عديدة طالت حتى السيناريو (عبد القادر ب: أخبار دزير، 2018)، وهو ما أثار عاصفة من الانتقادات وأثير الجدل بخصوص قانون السينما 2011 الذي وضع إنتاج الأفلام المرتبطة بالثورة الجزائرية تحت سطوة رقابة الحكومة، وتنص المادة 6 من قانون السينما الصادر في فيفري 2011 على ضرورة إخضاع جميع الأفلام التي تتعلق بثورة التحرير ورموزها إلى موافقة مسبقة من الحكومة (موقع جريدة الحوار الجزائرية، 2026). لكن المخرج وفريق الفيلم رفضوا تدخل السلطة لوقف الفيلم والإخلال بمضمونه الذي يستند إلى بحث معمق ومضني إستغرق أكثر من 5 سنوات من الجهد والبحث تسجيل شهادات مع من عايشوا الشخصية والتصوير والمونتاج وخاصة أنه يمتلك وثائق تاريخية خاصة به وحصرية عنده لا تملكها حتى الدولة الجزائرية – على حد تعبيره- فهو يستند على مشاهد حقيقية وموثقة حيث أكد ابن أخت الشهيد أن أمه روتها له نقلا عن خاله لها، وسجل أكثر من 200 ساعة من الشهادات الحية حول البطل وهي شهادات صادرة من طرف أشخاص كانوا على صلة ببن مهيدي في الجزائر، ألمانيا، فرنسا، يوغوسلافيا، بالإضافة إلى شهادة باحثين في الثورة شاركوا فيها وما زالوا على قيد الحياة، كما رفض المخرج أي وصاية أو رقابة مسبقة على الأعمال السينمائية إذ يرى أن الحكم على الأعمال السينمائية وجودتها ليس من صلاحيات اللجان المتخصصة بل أمر يفصل فيه المشاهد. (محمد سيدمو: Skynews

- وفي تقدير المخرج فإن الفيلم السينمائي عمل فني غير ملزم بأية قراءة رسمية للتاريخ وهو يختلف عن الفيلم الوثائقي وليس وثيقة تاريخية حرفية، بقدر ما يتطلب منه التقيد بجماليات الإبداع الفني داعيا إلى تحرير السينما الجزائرية عموما والأفلام الثورية خصوصا وإعفاءها من تأشيرة ووصاية المجاهدين. عبد الحفيظ سجال: " بن مهيدي ليس على مقاس المجاهدين:" ازدهار الرقابة وتدهور السينما في الجزائر، <https://www.menshoor.com>, 2018.

كما رأى فريق الفيلم أن هذه قرارات التحفظ والمنع جاءت من جهات سياسية ضيقة الرؤية، وليس من جهات إدارية ذات نظرة سياسية على حساب التقييم الموضوعي للفيلم. (محمد سيدمو: "العربي بن مهيدي" إحياء الوطنية الجزائرية وتعبئة المستعمر"، 2018).

هـ- مبررات المنع والرفض من منظور المؤسسات الرسمية ومن وجهة نظر المؤرخين: ومن جهتها قدمت الجهات الرسمية كالمؤرخين مبررات الرفض، حيث أفادت وزارة المجاهدين ووزارة الثقافة أنهما تعهدتا بدعم الفيلم بعد تعاقدتهما مع الجهة المنتجة، لكن تفاجأتا بانحراف المخرج عن السيناريو المتفق عليه ومخالفة السيناريو الأصلي بنسبة كبيرة وتجاوز بنود الإتفاق المبرم في العقد وأضاف مشاهد لا أساس لها من الصحة والمنطقية. كما أن الجهات المختصة برفض الفيلم رأت أن الفيلم إحتوى على مشاهد تصور خلافات بين قادة الثورة التاريخيين (لدرجة صفع بعضهم البعض ومشادات كلامية) مما لا يتوافق مع السيرة الحقيقية لشخصية الأبطال ومكانتهم الرمزية. وعلى صعيد آخر إعتبرت هذه الهيئات الرسمية خاصة وزارة المجاهدين ووزارة الثقافة وبعض عائلات الشهداء أن العمل يروج لمغالطات تاريخية تخدم غالبا مصالح شخصية أو أجندات سياسية على حساب الوقائع التاريخية المثبتة والمتعارف عليها في كتب التاريخ alquds.co.uk.

و- فيلم "العربي بن مهيدي" يستكمل التصوير ويعرض في قاعات السينما

رغم أن الفيلم واجه تأخيرا كبيرا في العرض دامت أكثر من 5 سنوات بسبب قيود رقابية وتضييقات إلا أنه فرج عنه أخيرا، ففي 4 مارس 2024 وبمناسبة الذكرى ال 67 لاستشهاد بن مهيدي تم العرض الشرفي للفيلم بعد استكمال تصويره بعد رفع الرقابة عليه وحل مشاكل التمويل والخلافات حول المحتوى وبعد إجراء تعديلات توافقية وحذف بعض

المشاهد وخاصة ذلك المشهد بالقاهرة الذي صور الخلاف الذي وقع بين بن مهيدي وبن بلة وصفقة بن مهيدي لبن بلة، وتمكن المخرج من فرض مشاهد أخرى كانت محل رفض، وقدم المخرج 12 نسخة وتوصل في الأخير إلى نسخة نهائية سمح له بعرضها، وكان العرض الشرقي الأول له " بقاعة الأوبرا" بالجزائر العاصمة بحضور جماهيري غفير صفق طويلا للقطات الفيلم التي جسدت النضال الثوري للبطل وتضحياته وصموده أمام التعذيب واستشهاده شنقا، ثم برمجت عروض أولية على الجمهور بداية بمهرجان عنابة للفيلم المتوسطي في 25 أفريل 2024، وجولة عالمية للفيلم شملت باريس وجوهانسبورغ وأخيرا الإنطلاق الرسمي (أكتوبر- نوفمبر 20124)، ليتواصل بعدها عرضه في عدة قاعات بالجزائر.

6- نتائج التحليل: على ضوء ما سبق، توصلت القراءة الضمنية للفيلم إلى النتائج أهمها:

1- حسب لجان المشاهدة التي اعتبرت أن الفيلم يتضمن عدة مقاطع مسيئة ومشوهة للثورة التحريرية ورموزها، مما ترتب عليها إصدار قرار المنع، فهذا القرار منطقي ومبرر من منظور حماية الذاكرة الوطنية والتاريخ الرسمي للبلاد، ولكنه يبقى محل جدل كبير من الناحية الفنية والسينمائية، إذ طالب المخرج وفريق الفيلم وعدة فنانون بتقديم هذه الشخصيات التاريخية بأبعادها الإنسانية بعيدا عن التجاذبات السياسية.

2- إعتد الفيلم على ركائز سينمائية قوية جعلته علامة فارقة في تاريخ السينما السياسية الثورية في الجزائر منها الدمج بين أسلوبين سينمائيين وهما أسلوب الأفلام الوثائقية التي من خصائصها الإستعانة بصور من الأرشيف وأسلوب الخيال عن طريق إعادة بناء درامي لقصة واقعية مبنية على شهادات حية...الخ، مما سيلهم أجيالا قادمة من المخرجين لتقديم أفلام جريئة تكشف حقائق سياسية حساسة ومثيرة، وترفض الضغوط الممارسة عليها.

2- إستهدف الفيلم إثارة الوعي السياسي لدى الجماهير الجزائرية وكشف المستور من التاريخ السياسي للجزائر بالتطرق إلى المسكوت عنه وأشار إلى محاور كبرى لم يتعود عليها المشاهد سينمائيا ولم تألفها السينما الجزائرية كتصوير الصراع والخلاف والتشاحن فيما بين القادة، لكنه أنهم بتشويه صورة قادة الثورة في نظر الأجيال وصنف في دائرة المحظور من طرف الجهات المسؤولة عن الرقابة التي أرادت أن تبقي صورتهم مقدسة.

3- أثار الفيلم نقاشا حول حرية الإبداع في تناول التاريخ الجزائري وفتح صراعا بين الرؤية الفنية التوثيقية والقيود الرقابية الرسمية، كما أدان مخرج الفيلم وفريقه قمع السينما بمختلف أشكالها والوصاية عليها ودعى إلى إعطاء المجال للمشاهد ليحكم على العمل، فالفيلم أيقظ روح سينما الثورة وهو ما يجعل منه أيقونة سينمائية.

4- إستغنى المخرج بعد 4 سنوات من الشد والجذب عن بعض المشاهد والمقاطع المسيئة للشخصيات التاريخية، وتم تعديل بعضها تحت الضغط الرقابي رغم التأثير على الحكمة السينمائية، ونجح من جهة أخرى من فرض عدة مشاهد كانت مرفوضة قطعاً من طرف اللجنة المخولة نظراً لثقته بالعمل وحصوله على الشهادات الحية والمصادر الموثوقة والتنقيب المعمق في الوثائق التاريخية، مما يجسد المعاناة التي يواجهها المخرجون الجزائريون المبدعون جراء الرقابة والوصاية على الأعمال السينمائية، ومن جهة أخرى إصرار الجهات الرسمية على الحفاظ على الذاكرة الوطنية والتاريخ الوطني من الزيف

خاتمة :

يعتبر الفيلم السياسي وسيلة للدفاع عن المقهورين كما يناهض الاحتلال بكل صوره والفساد على كل ألوانه وأشكاله، وارتبطت السينما الجزائرية بالسياسة منذ ميلادها ونشأتها فقد عملت فرنسا المحتلة للجزائر على إنتاج العديد من الأفلام المتنوعة التي تصب إطار سياسي إستيطاني - إستعماري لتثبيت وجوده، واستمرت العلاقة مع بداية نشأة السينما الوطنية إذ رافقت النضال الثوري في الجبال ثم عرفت بعد الإستقلال تبعيتها للدولة وتمير خطابها وتزكية خياراتها ورافقت التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وأصبحت الراعية الرسمية للتعبير عن أهداف الدولة وأفكارها .

وتواجه الأفلام السياسية الجزائرية التي لا تتوافق مع الرواية الرسمية للتاريخ رقابة مشددة إما بالحذف أو المنع والإيقاف والحرمان من التمويل... وغيرها من آليات العمل الرقابي المعتمدة. والفيلم الذي بين أيدينا " فيلم العربي بن مهيدي " خير مثال على ذلك حيث تعرض لرقابة مشددة لأسباب أهمها رفض الحقائق التي جاء بها الفيلم، وكانت مبررات الجهات المؤسسات الرسمية والمؤرخين عدم موافقتها للسردية التاريخية والقراءات

الرسمية المتعارف عليها في التاريخ الجزائري، وهو قرار منطقي ومبرر من منظور حماية التاريخ الوطني من التشويه والتحريف والتزييف وحماية الذاكرة الوطنية التي لا بد أن تنقل للأجيال القادمة بكل أمانة بواسطة عدة طرق بما فيها الصورة السينمائية التي تعتبر سلاحا ذو حدين.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

• الكتب

- إبراقن محمود ، علم الجمال المدارس والتيارات السينمائية الكبرى، (د،ن)، (د،ب)، (د،ت).
- إبراقن محمود ، هذه هي السينما الحقة، (د،ن)، ليبيا، 1995.
- علي إبراهيم الجيار سلوى، السينما والسياسة نشأة الفيلم السياسي ومعالجته لأهم القضايا السياسية، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014.
- بن جامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الإستقلال (1962 / 1988)، تر: ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
- قاسم محمود، الفيلم السياسي في مصر، هيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- الكسان جان، السينما في الوطن العربي، الرقابة السينمائية في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
- كريستيان زيمر، سينما وسياسة، تر: محمود إبراقن، المجلة الجزائرية للاتصال، عدد 04، 1990.

• المذكرات والأطروحات الجامعية

- شرايطية عيسى، الريف الجزائري في السينما الاستعمارية، دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993.
- منصوري كريمة، اتجاهات السينما الجزائرية في الألفية الثالثة، رسالة دكتوراه في الفنون الدرامية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- رزين محمد، الخطاب السياسي للسينما الجزائرية، دراسة نصية سيميولوجية لعينة من الأفلام، رسالة ماجستير، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

• المداخلات

- بوشحيط مراد، منهج " التحليل الفيلمي" من النظرية إلى التطبيق: كيف نقرأ فيلما سينمائيا وفق شبكة القراءة الفيلمية؟، مجلة الإتصال والصحافة، العدد5، 2016.

- بلعاتي إيمان ، رمزية لافتات " التيفو" في الحراك الجزائري دراسة تحليلية لـ " تيفو" رقم 8 من مظاهرات ولاية برج بوعريريج، مجلة الإتصال والصحافة، مجلد9، العدد 1، 2022.

الأفلام

- محمد شويخ، فيلم يوسف أسطورة النائم السابع، 1993.

-رشيد بوشارب، فيلم خارجون عن القانون، 2010

- إلياس سالم، فيلم الوهراني، 2014.

ثانيا: باللغة الأجنبية

• Livers:

- Roland Barthes, *Éléments De Sémiologie*. Revue communication, 1964,n=04, le seuil, Paris.

المواقع الالكترونية:

- جريدة الحوار الجزائرية، تاريخ الإطلاع: 12 جانفي 2026 على الساعة 10.00 سا، متوفرة على الرابط: [https:// staging. Elhiwar.dz](https://staging.Elhiwar.dz)

- تاريخ الإطلاع 2026 /4/10 : www.Skynews arabia.com

- <https://alquds.co.uk> تاريخ الإطلاع: 2026 /1 / 30.

- محمد سيدمو- www.alquds.com (Skynews arabia.com) : <https://www.alquds.com>

تاريخ الاطلاع: 2026/12/ 3 : (محمد سيدمو: " العربي بن مهيدي" احياء الوطنية الجزائرية وتعرية المستعمر" <https://www.echoroukonline.com> الرابط

(عبد القادر ب: أخبار دز اير، 2018) <https://www.Akbardzair.dz> تاريخ الاطلاع: 2018 /12 /17،

- <https://www.aljazeera.net>. تاريخ الاطلاع: 2026 /4 / 12.

- <https://www.echoroukonline.com>. تاريخ الاطلاع: 2026 /4 / 12.

- عبد الحفيظ سجال: " بن مهيدي ليس على مقاس المجاهدين": ازدهار الرقابة وتدهور السينما في

الجزائر، <https://www.menshoor.com>. تاريخ الإطلاع: 2018 /10 / 16.